

Distr.: General
28 September 2020
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية
المعني باسترداد الموجودات

فيينا، 16-18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 4 (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

مناقشة مواضيعية: التحديات والعوائق الشائعة، وكذلك أفضل الممارسات
في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، مع التركيز بوجه خاص
على إنفاذ أوامر المصادرة الجنائية في الولايات القضائية الأجنبية والاختلافات
بين النظم القانونية من حيث المتطلبات الإثباتية ومعايير الإثبات

جمع المعلومات من الدول الأطراف عن استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، بما في ذلك التحديات والعوائق المبلغ عنها

مذكرة من إعداد الأمانة

أولاً - مقدمة

1- قرر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 1/8 المعنون "تعزيز التعاون الدولي على استرداد الموجودات وإدارة الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة"، أن يواصل الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني باسترداد الموجودات عمله، بوسائل منها مواصلة جهوده الرامية إلى جمع المعلومات عن التحديات والعوائق التي تواجه الدول الأطراف، وكذلك أفضل الممارسات في مجال استرداد عائدات الجريمة وإعادتها، بغية اقتراح توصيات محتملة بشأن التنفيذ التام والفعال للفصل الخامس من الاتفاقية.

2- وسلم مؤتمر الدول الأطراف، في قراره 9/8 المعنون "تعزيز استرداد الموجودات دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، ضمن جملة أمور، بأنه منذ عام 2014، عندما اختتمت الدراسة المتعلقة بإعادة الموجودات المسروقة والمعنونة *Few and Far – the Hard Facts on Stolen Asset Recovery*، أنجز مزيد من العمل لتعزيز استرداد الموجودات، ورحب بأحدث مبادرة متعلقة باسترداد الموجودات المسروقة، في إطار المبادرة الخاصة باسترداد الموجودات المسروقة (مبادرة "ستار") المشتركة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، لتحديث وجمع البيانات ذات الصلة المتعلقة بحالات استرداد الموجودات.



3- وفي القرار نفسه، طلب المؤتمر إلى الأمانة، ضمن جملة أمور، جمع المعلومات من الدول الأطراف بشأن قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي فيما يخص الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، بما في ذلك ما يتعلق منها بحجم الموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة، وتقديم تقرير عن النتائج إلى الفريق العامل وإلى المؤتمر في دورتيهما المقبلتين، وتحديث قاعدة بيانات مرصد استرداد الموجودات، ودعا مبادرة "ستار" إلى القيام بذلك أيضا.

4- وفي القرار نفسه أيضا، طلب المؤتمر أيضا إلى الأمانة مواصلة جمع معلومات عما تضعه الدول الأطراف من أطر قانونية وما تتخذه من إجراءات قانونية وما ترفعه من دعاوى قضائية لاسترداد العائدات الإجرامية المتأتية من الأفعال المجرمة بمقتضى الاتفاقية، وذلك بالتشاور مع الدول الأطراف ومع مراعاة المعلومات المجموعة خلال دورتي الاستعراض الأولى والثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والمعلومات التي تجمعها الأفرقة وحلقات النقاش والدراسات وغيرها، وإلى جمع معلومات من الدول الأطراف بشأن أكثر التحديات شيوعا في الإجراءات القضائية فيما يتعلق باسترداد الموجودات، وتقديم تقرير تحليلي ليسترشد به في تقديم المساعدة التقنية، ودعا مبادرة "ستار" إلى القيام بذلك أيضا.

5- وتيسيرا لتنفيذ تلك الولايات، أرسلت الأمانة إلى الدول الأطراف مذكرة شفوية مؤرخة 24 نيسان/أبريل 2020، تدعوها فيها إلى ملء استبيان أعدته مبادرة "ستار" بشأن الجهود الدولية لاسترداد الموجودات.

6- وقد أعدت الأمانة هذه المذكرة بغرض تيسير المناقشة المواضيعية بشأن الموضوع المذكور أعلاه، التي ستجرى أثناء الاجتماع الرابع عشر للفريق العامل. وتستند المذكرة إلى المعلومات المقدمة استجابة للمذكرة الشفوية التي أرسلتها الأمانة في نيسان/أبريل⁽¹⁾.

ثانيا - الأهداف الرئيسية لعملية جمع البيانات

7- تستند معظم المعلومات المتعلقة بالممارسات الفعلية في مجال استرداد الموجودات على الصعيد الدولي إلى عدد قليل من الحالات البارزة في مجال إعادة الموجودات إلى بلدانها الأصلية. ويمثل تقرير الدراسة المعنونة *Few and Far – The Hard Facts on Stolen Asset Recovery*⁽²⁾، الذي نشرته مبادرة "ستار" ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، أحدث محاولات الجمع المنهجي للمعلومات من خلال استبيان أرسل إلى السلطات الوطنية. ويتضمن التقرير تحليلا للبيانات استنادا إلى الردود الواردة من ثمانية من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أفادت بأنها أقامت دعاوى لاسترداد الموجودات على الصعيد الدولي في الفترة من عام 2010 إلى حزيران/يونيه 2012. ولا تتوافر مثل هذه المعلومات للفترة منذ عام 2012، أو بشأن بلدان من غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

8- وكان الهدف من عملية جمع البيانات، التي جرى الاضطلاع بها عملا بالولايات الواردة في القرار 9/8، هو سد تلك الثغرة من خلال الوصول إلى فهم أفضل للممارسات الفعلية للدول الأطراف في مجال

(1) حتى 18 أيلول/سبتمبر 2020، كانت الأمانة قد تلقت ردودا من الاتحاد الروسي والأردن وأرمينيا وأستراليا وأوكرانيا وأيرلندا وإيطاليا وباراغواي وباكستان والبحرين والبرازيل والبرتغال وبلغاريا وبنغلاديش وبنما وبوتسوانا والبوسنة والهرسك وبولندا وبيلاروس وتركمانستان وتونس والجزائر وتشيكيا وفنزويلا (جمهورية-البوليفارية) وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا ورومانيا وسنغافورة وسويسرا وسيشيل وشيلي وصربيا والصين (بما في ذلك منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، ومنطقة ماكاو الإدارية الخاصة) والعراق وعمان وغواتيمالا وغينيا-بيساو وفرنسا والفلبين وفنلندا وقطر والكرسي الرسولي وكوستاريكا ولايتيا ولبنان ولبنان وليتوانيا وليسوتو وماليزيا ومصر والمغرب ومقدونيا الشمالية والمكسيك والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية (بما في ذلك غرينسي وجزيرة مان وجيرزي) ومنغوليا وموريشيوس والنمسا ونيوزيلندا والهند وهنغاريا واليونان.

(2) متاح في: <https://star.worldbank.org/publication/few-and-far-hard-facts-stolen-asset-recovery-0>.

استرداد عائدات الفساد وإعادتها، وكميات الموجودات المجمدة والمصادرة والمعادة إلى الدول الطالبة أو أصحابها السابقين أو ضحايا الفساد. والهدف الآخر هو تحديد عدد البلدان التي تشارك، أو التي شاركت، بنشاط في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، إلى جانب عدد قليل من المراكز المالية الدولية الرئيسية التي تشارك في عمليات إعادة الموجودات المعروفة. وأنشطة جمع البيانات مصممة أيضا لتبرز بدرجة أكبر البلدان التي تجعل استرداد عائدات الفساد وإعادتها إلى بلدانها الأصلية أولوية، على النحو المتوخى في الفصل الخامس من الاتفاقية، واستبانة أهم العوائق المتبقية التي تحول دون استرداد الموجودات على الصعيد الدولي.

ثالثا - محتويات الاستبيان ومعايير اختيار القضايا

9- يتضمن الاستبيان أقساما عن الإحصاءات المتعلقة بقضايا إعادة الموجودات ومصادرة الموجودات وتجميد الموجودات (ذات الصلة بأفعال الفساد المجرمة وفقا للاتفاقية) على الصعيد الدولي، وعن العوائق (الحواجز) التي تحول دون استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، وعن الإطار السياسي والتشريعي والمؤسسي لاسترداد الموجودات. ودعيت الدول الأطراف، المشاركة أو التي شاركت في قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي في الفترة بين عامي 2010 و2019 إلى ملء جميع أقسام الاستبيان. كما دعيت الدول الأطراف، التي لم تشارك في أي من قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي، إلى ملء القسمين المتعلقين بالعوائق والإطار السياسي والتشريعي والمؤسسي فقط.⁽³⁾

10- ودعيت الدول الأطراف إلى تبادل المعلومات بشأن الحجم الإجمالي للموجودات المجمدة والمضبوطة والمصادرة والمعادة، وكذلك معلومات عن قضايا استرداد الموجودات التي تنطوي على:

(أ) عائدات متأتية من الفساد وفقا للمواد 15 إلى 25 من الاتفاقية؛

(ب) عنصر دولي (أي القضايا التي تشمل بلدين على الأقل، والقضايا التي استكملت فيها إحالة عائدات الفساد، أو التي من المخطط إحالتها، إلى الدولة الطالبة أو أحد أصحابها الشرعيين السابقين أو إلى ضحية تضررت من الفساد).

رابعا - ملخص الردود الواردة

11- حتى 31 آب/أغسطس 2020، تلقت الأمانة ومبادرة "ستار" 67 ردا على الاستبيان، وأفاد 50 من المجهين بمشاركتهم في قضية واحدة تتعلق باسترداد موجودات تنطوي على عائدات فساد على الصعيد الدولي (أي إعادة الموجودات أو مصادرتها أو تجميدها) خلال الفترة 2010-2019. ولم تتضمن الردود الـ 17 المتبقية قضايا لاسترداد الموجودات، وتضمنت ردودا فقط على قسمي الاستبيان المتعلقين بالعوائق التي تحول دون استرداد الموجودات و/أو الإطار السياسي والتشريعي والمؤسسي.

12- وهناك سببان رئيسيان لعدم إدراج بعض الدول الأطراف أي إحصاءات عن القضايا في ردودها: فقد أكدت أربع دول على الأقل أنها لم تشارك في أي جهود على الصعيد الدولي لاسترداد عائدات الفساد في نطاق الدراسة خلال الفترة 2010-2019. وفي معظم الحالات، أفادت الدول الأطراف بوجود مثل هذه القضايا (أو احتمال وجودها)، وإن كان لم يجر جمع معلومات بشأنها على نحو منهجي من قبل أي هيئة حكومية.

13- وأكدت 20 دولة طرفا تقريبا أن لديها عملية جارية لجمع البيانات، وطلبت تمديد المهلة الزمنية لتقديم الاستبيان. ويشمل ذلك عددا من الدول الأطراف التي تشارك (أو التي شاركت) في عدة جهود لاسترداد

(3) متاح في: https://star.worldbank.org/sites/star/files/star-questionnaire-english-updated_me.pdf.

الموجودات على الصعيد الدولي، سواء كدول طالبة أو دول متلقية للطلبات. ومن ثم، تواصل الأمانة ومبادرة "ستار" جمع الردود المتأخرة من الدول الأطراف وفقاً لقرار المؤتمر 9/8.

14- وشملت الردود الواردة حتى 31 آب/أغسطس 2020 ما مجموعه 286 قضية أُبلغ عنها (92 قضية استُكملت فيها عملية الإعادة، و34 عملية مصادرة، و160 عملية تجميد/ضبط).⁽⁴⁾ وأبلغت الدول التي توجد بها الموجودات عن غالبية تلك القضايا (60 في المائة)، وأبلغت دول منشأ الموجودات عن 20 في المائة من القضايا، وأبلغت الدول التي كان لها دور مختلف أو البلدان التي اضطلعت بدور الدول التي بها الموجودات في بعض القضايا ودول المنشأ في قضايا أخرى عن نسبة 20 في المائة أخرى. وما يقرب من نصف الولايات القضائية (31) التي قدمت ردوداً أفادت بمشاركتها في قضية واحدة على الأقل استُكملت فيها عملية الإعادة خلال الفترة 2010-2019، في حين أبلغت 18 دولة عن عمليات لمصادرة عائدات الفساد، وأبلغت 43 دولة عن عمليات لتجميد الموجودات.

15- وفي حين تشارك معظم الدول الأطراف في المقام الأول في استرداد الموجودات على الصعيد الدولي كطرف واحد من أطراف العملية، إما باعتبارها الولاية القضائية المتلقية للطلب أو الطالبة، فقد أظهرت الردود أن مجموعة فرعية (9 من أصل 50 من الدول الأطراف التي أبلغت عن قضايا حتى الآن) شاركت على جانبي الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لاسترداد موجودات تطوي على عائدات فساد - باعتبارها الدولة التي توجد بها الموجودات في بعض القضايا وكدولة منشأ في قضايا أخرى. وعلى الرغم من أن هذا الاستنتاج ليس مستغرباً بالنظر إلى تنوع بلدان مقصد عائدات الجريمة على الصعيد الدولي، فإنه نادراً ما يحظى باهتمام كبير في الأوساط المتعلقة باسترداد الموجودات، حيث تتحدد المناقشات عادة من خلال المصالح التي تتضارب أحياناً ما بين دول المنشأ والدول التي توجد بها الموجودات. ويمكن للتواصل بقدر أكبر مع تلك الدول التي تعتبر بلداناً توجد بها الموجودات وبلدان منشأ على حد سواء أن يكون له فوائد فيما يتعلق بالمناقشات بشأن تنفيذ الفصل الخامس من الاتفاقية، وإن كان يلزم إجراء المزيد من التحليل.

16- وشملت القضايا المبلغ عنها التي انطوت على إعادة الموجودات خلال الفترة 2010-2020 ما مجموعه حوالي 2,4 مليار دولار.⁽⁵⁾

17- وتشير البيانات التي جمعت حتى الآن، وإن لم تكن شاملة، إلى اتجاه نحو زيادة ملحوظة في كم عمليات إعادة عائدات الفساد على الصعيد الدولي وتواترها بدءاً من عام 2017. وبفارق كبير عن أي بلد منشأ خلال تلك الفترة، أبلغت ماليزيا عن أكبر كم إجمالي للموجودات المعادة والمتعلقة بإساءة مسؤولين حكوميين كبار سابقين استخدام صندوق الاستثمار الحكومي، وبلغ مجموعها حوالي 740 مليون دولار في عامي 2019 و2020.⁽⁶⁾

(4) قد يشمل هذا الرقم بعض حالات ازدواج الإبلاغ من جانب بلدان مختلفة مشاركة في نفس القضايا.

(5) هذا الرقم أولي، ويستند فقط إلى الردود الواردة حتى 18 أيلول/سبتمبر 2020، ولا يأخذ أسعار الصرف السابقة في الاعتبار. ولم يُدرج بعد عدد كبير من قضايا إعادة الموجودات المعروفة نظراً للجهود الجارية المتعلقة بجمع البيانات، ووضع الدول الأطراف الصيغة النهائية لردودها.

(6) يشمل هذا الرقم 438,5 مليون دولار أعيدت نتيجة لاتفاق تسوية مع الولايات المتحدة الأمريكية (على مرحلتين في الفترة 2019/2020)، و49 مليون دولار أعيدت نتيجة لاتفاق تسوية مختلف مع الولايات المتحدة في عام 2020، و251,7 مليون دولار من ثلاث عمليات إعادة من قبل إندونيسيا وسنغافورة والولايات المتحدة في عام 2019.

خامسا- التحديات والعوائق التي تحول دون استرداد الموجودات

18- يتضمن استبيان مبادرة "ستار" قائمة بـ 25 عاملاً قد تمثل عوائق تحول دون استرداد الموجودات على الصعيد الدولي في مختلف مراحل عملية استرداد الموجودات.⁽⁷⁾ وطلب إلى الدول أن تقيم، على أساس الخبرة المكتسبة في ولاياتها القضائية، مدى ما تمثل تلك العوامل من عوائق تحول دون نجاح استرداد عائدات الفساد. ومن بين الاستبيانات الواردة حتى 31 آب/أغسطس 2020، أجابت 57 دولة على القسم المتعلق بالعوائق (الحواجز) التي تحول دون استرداد الموجودات.

19- وتبين الجداول 1 إلى 4 أدناه العوامل الواردة في الاستبيان التي صنفت باعتبارها أهم العوائق بالنسبة لجميع البلدان وفي مجموعات محددة من البلدان. وصنفت العوامل على مقياس من 1 إلى 5، حيث يمثل 1 عاملاً لا يشكل حاجزاً على الإطلاق، و5 عاملاً يشكل حاجزاً رئيسياً. وتستند التصنيفات الواردة في الجداول إلى متوسط درجات الدول التي قدمت ردوداً على السؤال المعني. ويشير التصنيف الأعلى إلى أن عدداً أكبر من الدول تعتبر العامل عائقاً كبيراً أمام جهودها الرامية إلى استرداد الموجودات.

20- وبالنسبة إلى الجداول 2 إلى 4، جرى تصنيف الدول التي استكملت القسم المتعلق بالعوائق التي تحول دون استرداد الموجودات على الصعيد الدولي حسب دورها في عملية استرداد الموجودات. وكان مجموع الدول التي أبلغت عن مشاركتها في قضايا بوصفها الدولة التي توجد بها الموجودات 19 دولة، في حين أبلغت 14 دولة عن مشاركتها كدولة منشأ، ولم تبلغ 14 دولة عن أي مشاركة في قضايا لاسترداد الموجودات على الصعيد الدولي. أما الدول العشر المتبقية التي أكملت الجزء المتعلق بالعوائق فلم يكن من الممكن تصنيفها في الفئات الفرعية المبينة في الجداول 2 إلى 4، أو أفادت بمشاركتها في جهود استرداد الموجودات باعتبارها دولة توجد بها الموجودات ودولة منشأ على حد سواء.

21- وكان العاملان اللذان صنفاً، في المتوسط، باعتبارهما العائقين الرئيسيين، بصرف النظر عن دور المجيبين في عملية استرداد الموجودات، هما إنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولايات قضائية أخرى، والمشاكل المتعلقة بتحديد الملكية الانتفاعية للعائدات المشتبه في كونها متأتية من الفساد، والتحقق من تلك الملكية.

الجدول 1

أهم العوائق التي تحول دون استرداد الموجودات: جميع الردود (المجموع: 57)

التصنيف	العامل (متوسط الدرجات)
1	المشاكل المتصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية (3,3)
2	عدم تجاوب البلدان التي توجد بها الموجودات أو رفضها تقديم المساعدة القانونية المتبادلة لأسباب فضفاضة بشكل مفرط (3,2)
3	صعوبات في تحديد الملكية الانتفاعية للعائدات المشتبه في كونها متأتية من الفساد، والتحقق من تلك الملكية (3,1)
	عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود مصادرة غير مستندة إلى إدانة على الصعيد الداخلي (3,1)
4	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة الجنائية في ولاية قضائية أجنبية (3,0)

(7) كانت مبادرة "ستار" قد أصدرت في السابق منشوراً بعنوان "عوائق استرداد الأموال: تحليل للعوائق الرئيسية وتوصيات للعمل"، يتضمن مناقشة للتحديات الرئيسية في عملية استرداد الموجودات وتوصيات سياساتية بشأن التصدي لها. انظر:

<https://star.worldbank.org/publication/barriers-asset-recovery>

الجدول 2

أهم العوائق التي تحول دون استرداد الموجودات: الدول التي توجد بها الموجودات (19 ردا)

التصنيف	العامل (متوسط الدرجات)
1	صعوبات في تحديد الملكية الانتفاعية للعائدات المشتبه في كونها متأتية من الفساد، والتحقق من تلك الملكية (3,1)
2	صعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجرائم الجنائية (2,9)
3	اختلافات بين النظم القانونية من حيث المتطلبات الإثباتية ومعايير الإثبات (2,8)
	ارتفاع تكاليف إدارة الموجودات أثناء عملية الاسترداد (2,8)
	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية (2,8)

الجدول 3

أهم العوائق التي تحول دون استرداد الموجودات: دول المنشأ (14 ردا)

التصنيف	العامل (متوسط الدرجات)
1	صعوبات في تحديد الملكية الانتفاعية للعائدات المشتبه في كونها متأتية من الفساد، والتحقق من تلك الملكية (3,6)
	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية (3,6)
2	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة الجنائية في ولاية قضائية أجنبية (3,5)
3	اختلافات بين النظم القانونية من حيث المتطلبات الإثباتية ومعايير الإثبات (3,4)
4	عدم تجاوب البلدان التي توجد بها الموجودات أو رفضها تقديم المساعدة القانونية المتبادلة لأسباب فضفاضة بشكل مفرط (3,3)
	صعوبات في إثبات الصلة بين الموجودات والجرائم الجنائية (3,3)
	عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود مصادرة غير مستندة إلى إدانة على الصعيد الداخلي (3,3)
	عدم وجود آلية للمساومة القضائية (3,3)

الجدول 4

أهم العوائق التي تحول دون استرداد الموجودات: الدول التي لم تشارك في قضايا استرداد الموجودات على الصعيد الدولي (14 ردا)

التصنيف	العامل (متوسط الدرجات)
1	عدم تجاوب البلدان التي توجد بها الموجودات أو رفضها تقديم المساعدة القانونية المتبادلة لأسباب فضفاضة بشكل مفرط (3,1)
	عدم وجود خيارات متاحة للتقليل من خطر استخدام الموجودات المعادة في أعمال فساد مرة أخرى (3,1)
	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية (3,1)
2	عدم القدرة على تنفيذ الأوامر الأجنبية غير المستندة إلى إدانة بسبب عدم وجود مصادرة غير مستندة إلى إدانة على الصعيد المحلي (3,0)

التصنيف	العامل (متوسط الدرجات)
3	صعوبات في التفاوض بشأن شروط متفق عليها لإبرام اتفاق بموجب المادة 57 (5) من الاتفاقية أو اتفاق لتقاسم الموجودات (2,9) ارتفاع تكاليف إدارة الموجودات أثناء عملية الاسترداد (2,9) عدم القدرة على إدارة الموجودات (2,9)
4	مشاكل متصلة بإنفاذ أوامر المصادرة غير المستندة إلى إدانة في ولاية قضائية أجنبية (2,8)

سادسا- التحديات التي تواجه جمع البيانات عن استرداد الموجودات على الصعيد الدولي

22- أفادت الدول الأطراف بأنها واجهت تحديات كبيرة في جمع المعلومات اللازمة لاستكمال الاستبيان. ففي العديد من الدول، لا يُحتفظ بإحصاءات مركزية في هذا المجال، ولا تتحمل أي هيئة حكومية معينة مسؤولية جمع البيانات عن استرداد الموجودات على الصعيد الدولي. وكثيرا ما تتوزع البيانات المتاحة بين هيئات مختلفة، وكثيرا ما لا تكون متاحة بسهولة حتى داخل الهيئة الواحدة. وأوجزت عدة دول أطراف الجهود المكثفة التي بذلت في طلب معلومات من مختلف السلطات الحكومية والقضائية وسلطات الادعاء العام والتي لم تسفر عن تقديم أي معلومات ذات صلة، مما دفعها إلى افتراض أن الدولة لم تشارك في أي من جهود استرداد عائدات الفساد على الصعيد الدولي منذ عام 2010، وإن كانت لم تتمكن من التأكد من ذلك. وأشارت دول أطراف أخرى إلى أنها تشارك في هذه الجهود ولكنها غير قادرة على تقديم أي معلومات بسبب نقص البيانات.

23- وفي الحالات التي تحفظ فيها الإحصاءات مركزيا، لا يجري دائما التمييز بين إجمالي كميات الموجودات المجمدة والمحجوزة والمصادرة من حيث نوع الجريمة أو ضلوع عنصر دولي بها، مما يجعل من الصعب تحديد كميات العائدات المتأتية من جرائم الفساد وفقا للاتفاقية التي تقع في نطاق هذه العملية. وعلاوة على ذلك، فإن جمع المعلومات اللازمة للاستبيان في كثير من البلدان قد توقف أو تأخر بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19).

سابعا- الخطوات المقبلة

24- تعرب الأمانة عن امتنانها للجهود التي بذلتها جميع الدول الأطراف التي قامت بملء الاستبيان حتى الآن، وسوف تواصل جمع بيانات إضافية من الدول الأطراف التي لا تزال ردودها قيد الإعداد.

25- وسوف تقدم إلى الفريق العامل نتائج محدثة إضافية من أجل إثراء المناقشات بشأن التحديات والعقبات التي تحول دون استرداد الموجودات والممارسات الجيدة المستجدة. وستتاح النتائج النهائية في منشور تصدره مبادرة "ستار".